بعد تلبيتها شروط الجهات الرقابية الخاصة

ترقية مجموعة «الأهلي» إلى السوق الأول في البورصة

طلال بهبهاني: الترقية تؤكد متانة وضعنا المالي والتزامنا الدائم بالمعايير والضوابط الفنية

عبدالعزيز جواد: نواكب تطلعات الأوساط المالية والاستثمارية المحلية والأجنبية ونعمل على تلبيتها

طلال بهبهاني

البنك الأهلي الكويتي

عبدالعزيز جواد

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي حصولها على الترقية إلى مصاف الشركات المدرجة في السوق الأول ببورصة الكويت، بعد تلبيتها للشروط الخاصة بذلك من قبل شركة بورصة الكويت، على أن تدخل الترقية حيز التنفيذ فعلياً اليوم. ونجح البنك في استيفاء شروط الترقية التي نقلته من السوق الرئيسي إلى السوق الأول وأبرزها حجم التداولات اليومية على سهم البنك، والقيمة الرأسمالية للبنك .

وبهذه المناسبة، صرح طلال بهبهاني، رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي "تأهل البنك إلى السوق الأول في بورصة الكويت، يؤكد متانة وضعه المالي، ومواكبته الدائمة للمعايير والضوابط الفنية المطبقة في بورصة الكويت، وتؤكد الترقية بوضوح ثقة المساهمين والمستثمرين بالسهم الذي سجل معدلات تداول تواكب اشتراطات الترقية والتأهيل، ومن شأن هذه الخطوة زيادة التداول على سهم البنك من قبل الشركات الاستثمارية العالمية والصناديق الدولية التي تواكب مؤشر السوق الأول في بورصة الكويت".

وأعرب بهبهاني عن اعتزازه بهذا الإنجاز، مبيناً أن البنك يقطف ثمار سنوات طويلة من العمل والاجتهاد وتطبيق أنسب الإستراتيجيات وتخطي التحديات المختلفة، بفضل الخطط الحصيفة التي يضعها مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية لتطوير العمليات التشغيلية على جميع المستويات. وأشاد بهبهاني في نهاية تصريحه بالدور الكبير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين في تحقيق هذا الإنجاز، شاكراً المساهمين على ثقتهم الغالية، ومشدداً على تطلعه إلى المزيد من النجاحات لمجموعة البنك الأهلي الكويتي خلال الفترة المقبلة. من جهته، قال عبدالعزيز جواد رئيس التخطيط الإستراتيجي في البنك الأهلي الكويتي "الترقية تؤكد استمرار البنك في مواكبة تطلعات الأوساط المالية والاستثمارية المحلية والأجنبية وتوفير مناخ آمن للمساهمين، مع التركيز على الاستثمارات الناجحة، بما ينعكس إيجاباً على سهمه ومعدلات السيولة المتداولة عليه".

وأكد جواد أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي بدأت منذ عامين بخطة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات، وتسهم بنمو عملياتها وتعزيز مكانتها في أوساط المستثمرين، مضيفاً "أسهمت جهود المجموعة في الحصول على الترقية والانضمام إلى السوق الأول في بورصة الكويت بما سينعكس إيجاباً على سهم البنك وتداولاته".

جذب المستثمرين

وبين جواد أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي حريصة على تعزيز تنافسيتها في القطاع المصرفي الكويتي، وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي داخل دولة الكويت عبر ابتكار الحلول والمنتجات المصرفية والتمويلية المتنوعة، مما يسهم في جذب اهتمام المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب للتداول على أسهمها. ومنذ تأسيس البنك الأهلي الكويتي عام 1967 يواصل العمل على طرح منتجات جديدة وتطويرها، ليصبح واحداً من أهم البنوك الكويتية التي تقدّم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لقطاع الأفراد والشركات والخدمات المصرفية الخاصة. وتقدم شركته التابعة ABK Capital مجموعة واسعة من الخدمات والحلول الإستثمارية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

هذا ويوفر البنك الأهلي الكويتي – مصر جميع الخدمات المصرفية والمالية لخدمة عملائه من الشركات والأفراد من خلال فرعه الرئيسي وفروعه الخمس والأربعين المنتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

ويتواجد البنك الأهلي الكويتي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يقدّم جميع الخدمات المصرفية لعملائه من الشركات الكويتية والإماراتية، ويخدم كذلك عملاءه الأفراد من خلال فروعه المتواجدة في دبي وأبو ظبي ومركز دبي المالي العالمي DIFC. ويعد البنك الأهلي الكويتي من أبرز الداعمين لحملة "لنكن على دراية" التوعوية المصرفية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بحيث يهدف من خلال مبادراته المختلفة إلى تعزيز الثقافة والشمول المالي لدى جميع أفراد المجتمع وتعريفهم على حقوقهم وواجباتهم لدى التعامل مع البنوك والخدمات المصرفية المختلفة بما يشمل خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وسبل تجنب الاحتيال المصرفي والمالي وشروط الحصول على منتجات البنك والاستفادة من الخدمات الرقمية وغيرها.

بفضل الأداء الاقتصادي القوي واستقرار أسعار النفط

«المركز»: توقعات بنمو القطاع العقاري في الأسواق الخليجية خلال النصف الأول من 2024

في إطار حرصه على تمكين المستثمرين عبر تزويدهم بأحدث البيانات وأكثرها دقة حول توجهات السوق والفرص الاستثمارية المتاحة، أصدر المركز المالي الكويتي "المركز" مجموعة من التقارير حول القطاع العقاري في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

وتم إعداد التقارير من قبل شركة مارمور مينا إنتليجنس، الذراع البحثي "للمركز"، والتي قدمت نظرة على أداء القطاع العقاري في النصف الثاني من عام 2023 وتوقعات حول النصف الأول من عام 2024، وذلك استناداً إلى مؤشرات جوهرية للاقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي والمركز المالي والاستثمارات والكتلة النقدية والتضخم وسعر الفائدة والنمو السكاني وخلق فرص العمل.

وبحسب التوقعات للنصف الأول من عام 2024، يُمكن أن يشهد القطاع العقاري في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي اتجاهات نمو مستقرة إلى متسارعة، مدعوماً بالاستقرار المتوقع في أسعار النفط، وارتفاع الطلب على العقارات، والنمو الاقتصادي القوي، والسياسات الحكومية الداعمة. ومن المتوقع أن تبلغ درجات مؤشر القطاع العقاري الكلي "للمركز" لكل من دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للنصف الأول من العام الحالي 2.9 و3.8 و3.55 على التوالي، مقارنة بدرجات النصف الثاني من عام 2023، وهي: 2.8 و3.8 و3.55 على التوالي.

تقرير الكويت

يشير تقرير "المركز" للقطاع العقاري في دولة الكويت إلى استقرار السوق خلال النصف الأول من عام 2024، مدعوماً بعدد من العوامل الإيجابية. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الكويتي نمواً بمعدل 3.6 % على أساس سنوي، مقارنة بنسبة 0.6- % خلال عام 2023؛ ويعود ذلك بشكل أساسي للنمو المتوقع في القطاعات غير النفطية بنسبة 3.5 %. وسيرسخ هذا النمو الاستقرار المنتظر لأسعار الفائدة وزيادة في حجم نشاط المشروعات. كما يساهم تقدير صندوق النقد الدولي لأسعار النفط في ضمان استقرار الأسعار مصحوباً بقرار دولة الكويت، الذي يُفضي بالاستمرار في تخفيض إنتاج النفط الطوعي، وذلك مع متوسط متوقع يبلغ 79.92 دولار أمريكي للبرميل الواحد في عام 2024، مقارنة بـ 80.49 دولار أمريكي في العام السابق.

وشهدت دولة الكويت خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2023، استقراراً نسبياً في معدلات التضخم في مؤشر أسعار المستهلك، مدعومة بسياسات الدولة التي ساهمت في تخفيض أسعار الغذاء محلياً، وتأثراً بانخفاض أسعار الغذاء عالمياً. وفي ذات الفترة، شهدت معدلات الإيجارات السكنية ارتفاعاً بنسبة 3.4 % على أساس سنوي، فيما تراجع نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص من 9.1 % إلى 2.5 % على أساس سنوي في أكتوبر 2023. ومن المتوقع حسب التقارير أن يدعم الاقتراب من ذروة أسعار الفائدة، واستمرار النشاط في المشاريع، والزيادة المستمرة في فرص العمل للمواطنين، نمو الائتمان خلال النصف الأول من العام 2024، على الرغم من أن هذا النمو قد يتأثر سلباً بارتفاع أسعار الفائدة، واستمرار تخفيض إنتاج النفط حتى نهاية العام 2024.

ويبين التقرير أن السوق العقاري في الكويت ظل مستقراً بصورة كبيرة خلال عام 2023، مع استقرار أسعار العقارات ومعدلات الإيجار، بالإضافة إلى بدء تعافي الطلب المؤجل خلال فترة الجائحة. ويُشير كذلك إلى تراجع في مبيعات العقارات السكنية، وحجم التعاملات، والاستثمار في القطاع العقاري، ومبيعات القطاع التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023. ويُظهر التقرير، استناداً إلى تحليل لمؤشرات الاقتصاد الكلي، تفاؤلاً بثبات القطاع العقاري في الكويت لعام 2024، متوقعاً انتعاشاً في النشاط العقاري مع نهاية العام. ويُبشر تقييم مؤشر القطاع العقاري الكلي "للمركز" بآفاق إيجابية للقطاع في دولة الكويت، حيث سجل 2.9 من أصل 5.0 في المؤشر.

المملكة العربية السعودية

يتنبأ تقرير "المركز" عن القطاع العقاري بتعافي الاقتصاد السعودي، ويبشر بنمو ملحوظ في عام 2024، بعد فترة من النمو المتواضع خلال عام 2023. ويُعزى هذا التحسن الاقتصادي بشكل أساسي إلى الأداء المتميز للمملكة في كل من القطاع النفطي وغيره من القطاعات، مع توقعات بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4 % على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يستفيد الاقتصاد السعودي من الطلب العالي على النفط، واستقرار معدلات التضخم، وتراجع معدلات البطالة. كما يُتوقع أن تسهم الأنشطة غير النفطية، إلى جانب الإنفاق الحكومي الموجه، في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتشير التوقعات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية إلى أن متوسط أسعار النفط في السعودية سيصل إلى 93 دولاراً للبرميل خلال عام 2024؛ على عكس السعر المتوقع من قبل صندوق النقد الدولي المحدد بـ 79.7 دولاراً للبرميل. وتعزز هذه الأسعار المتوقعة الوضع المالي للمملكة، مدعومة بالاستثمارات الحكومية المستمرة وثبات أسعار النفط.

ويوضح التقرير أن قيمة التعاملات العقارية في السعودية شهدت تراجعاً بنسبة 11.3 % على أساس سنوي حتى شهر سبتمبر 2023، مصحوبة بانخفاض في الحجم بنحو 7 %. ومع ذلك، شهدت أسعار الأراضي السكنية نمواً بنسبة 1.2 %، مما أدى إلى زيادة مؤشر أسعار العقارات في المملكة بنسبة 0.7 % على أساس سنوي في الربع الثالث من 2023. وسُجل هذا التحسن رغم استمرار الانخفاض في المعاملات السكنية، الذي يُعزى جزئياً إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية والارتفاع الأخير في أسعار العقارات. وهناك توقعات بأن يحافظ القطاع العقاري المكتبي على أدائه القوي الملحوظ في 2023 خلال عام 2024، مدعوماً بالطلب القوي من الشركات متعددة الجنسيات الراغبة في تأسيس مقراتها الإقليمية بالمملكة.

ويشير التقرير إلى توقعات بتسارع نمو القطاع العقاري في السعودية خلال النصف الأول من عام 2024، استناداً إلى تحليل العوامل المتنوعة للاقتصاد الكلي في المملكة. ويُعزى هذا التفاؤل إلى الدعم المتوقع من النمو المستمر في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وقطاع الضيافة المزدهر، والزيادة في الإنفاق الحكومي المخصص لمشاريع البنية التحتية، مما يبشر بأفق إيجابية للقطاع العقاري في المملكة.

القطاع في الإمارات

يتوقع تقرير القطاع العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عن "المركز" نمواً مستمراً لاقتصاد البلاد في عام 2024، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4 % على أساس سنوي مقارنة بـ 3.4 % في عام 2023، بما يتماشى مع توقعات صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن يكون هذا النمو مدفوعا بصورة رئيسية بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي للبلاد، ونمو القطاع غير النفطي، والسياسات الحكومية التي تشجع الاستثمار، واستقرار الوضع المالي، والفائض في الحساب الجاري.

ويرسم تقرير "المركز" صورة لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2024، متوقعاً بأن يصل متوسط التضخم إلى 2.3 %، بنسبة تتوافق مع التقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتستند هذه التوقعات إلى استقرار أسعار القطاعات الرئيسية وتأثير معدلات الفائدة المرتفعة؛ مشيراً إلى أن زيادة أسعار الفائدة المتوقعة في النصف الأول من عام 2024 قد تُحد من إنفاق المستهلكين والطلب على القروض العقارية.

«الخليج» يختتم النسخة الثانية من مسابقة «فكرتي»

مي العويش: نؤمن بأهمية تمكين موظفينا وتعزيز ثقافة المشاركة وإطلاق آفاق الابتكار

في إطار حرصه على تحفيز الأفكار المبتكرة والإبداعية وتشجيعها، اختتم بنك الخليج مسابقة "فكرتي" 2024، والتي ينظمها البنك للعام الثاني على التوالي، بهدف تعزيز الابتكار بين الموظفين، ومنحهم الفرصة لسماع صوتهم وتطبيق أفكارهم.

واستقبلت اللجنة المنظمة العديد من الأفكار المبتكرة التي تجمع ما بين التحول الرقمي والإبداع لتعزيز التصميم الداخلي لفروع بنك الخليج والتي تصب جميعاً باتجاه تحسين تجربة العملاء، حيث تم تصفية الأفكار وترتيبها وتدريب المتسابقين لتقديم أفكارهم أمام لجنة التحكيم والتي ضمت العديد من مسؤولي البنك إلى جانب علي أبوالحسن – الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي – تاب للمدفوعات.

وقالت رئيس وحدة التحول الرقمي والابتكار في بنك الخليج مي العويش: "نؤمن في بنك الخليج بأهمية تمكين موظفينا وتعزيز ثقافة المشاركة، والاعتراف بدور كل موظف يساهم في تحقيق التميز في الأداء، وذلك تطبيقاً لاستراتيجية البنك 2025، وتماشياً مع رؤية الكويت 2035، التي تركز على تبني التقنيات الذكية والرقمية وابتكار خدماتها لدفع الاقتصاد وتحسين جودة الحياة".

وأشارت إلى أن المسابقة تعد فرصة للموظفين في مختلف إدارات البنك، للمساهمة في تطوير تجربة العملاء، مشيرة إلى أن تقديم أفضل الخدمات والمنتجات للعملاء هدف جماعي لمختلف الادارات والموظفين والمسؤولين، منوهة إلى أن البنك يسعى لإطلاق أفاق الابتكار بين الموظفين دون سقف يحد منها، حتى لو كانت أفكار سابقة لأوانها.

وأضافت أن بنك الخليج يمتلك ثروة بشرية كبيرة، ومجموعة متميزة من المواهب والخبرات في مختلف المجالات، تتسم بقدر عال من الكفاءة والمهنية، وعلينا الاستفادة من إمكانياتهم، ومساعداتهم على إطلاق العنان لأفكارهم وابتكاراتهم.

وبينت أن كافة المدراء في البنك حريصون على تشجيع فرق العمل تحت اداراتهم وتشجيعهم على تقديم أفكار مبتكرة، تساهم في تزويد العملاء بخدمات سهلة وبسيطة ومبتكرة، تطبيقاً لاستراتيجية 2025، التي تضع تجربة العملاء في مقدمة محاورها.

وذكرت أن بنك الخليج يقود رحلة ناجحة للتحول الرقمي، من خلال توفير الحلول التكنولوجية للعملاء، وتعزيز مفهوم الأداء المتميز للموظفين، انطلاقاً من مبدأ التفاعل والمشاركة، وتبني أعلى المعايير العالمية في ممارسات إدارة المخاطر.

وتابعت العويش أن بنك الخليج يأخذ على عاتقه مسؤولية المساهمة في التحول الرقمي للكويت و«رؤية 2035»، ويلتزم بدعم المواهب في المجتمع بشكل عام، وبين موظفيه بشكل خاص وذلك من خلال تنظيم العديد من المسابقات، التي تستهدف تزويد المجتمع بمجموعة جديدة من المهارات والتحديات، والأجيال القادمة على توظيف البيانات لأهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد والمساهمة في المنفعة الجماعية من خلال البيانات والخدمات الرقمية. تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل خلال بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 "كويت جديدة"، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات متنوعة، ومختارة بشكل إستراتيجي داخل البنك وخارجه.